عدمها قوله ويجب على المكلف تحصيلها اي اذا كانت شروط اداء فقط
اما شروط الاداء اي الصحة والوجوب معا فما يتوقف عليه الصحة والوجوب
ولا يجب على المكلف تحصيله كالعقل قوله الاعلام به خول وقتها الاولى
دخول الوقت ثم هو شرط في الوجوب والصحة معا وقيل سبب في
الوجوب شرط في الصحة وبها متقاربان ثم هو ليس خاصا بالجمعة بل
كل صلاة تذكر ولا ينبغي ان يعد من شروط الشيء الا ما كان خاصا
به ووقته الجمعة كالظهر قوله والاسلام المعتمد كما سبق غير مرة
ان الكفار مخاطبون بالفروع فهو شرط صحة وعلى الضعيف شرط
لما ليس خاصا بالجمعة قوله والاستيطان ليس بعد اشرط وجوب
اذ من اقام ولم يتوطن تجب عليه نعم لا تنعقد به وفي الحاجة الشرط
احد الثلاثة اما الاقامة واما العدد واما الاستيطان وفيه ان
اقامة بلا قرية وقرية بلا اقامة لا يكفي فكل منهما شرط مستقل
واما الاستيطان فيأتي ما فيه وايضاح ما فيه عند كلام المص ان
شاء الله تعالى قوله كامل الرق احترز به عن عطف ما بعده عليه قوله
شايبته حرية وقال شايبته رقيقة لان الشوب الخلط وكل منهما
مخالط للآخر قوله ومقاطع هو بدفع ما عليه جملة والمكاتب
يدفع منجما قوله لانه مشغول بحق سيده تحدث منه او تحصيل
ما له عليه في المكاتب والمقاطع ثم هذا لا يظهر في المبعض في يوم
نفسه لكن طرد واله الايام بحكم يوم سيده تخفيفا ولان احكام
الحرية شريفة لا تحصل الا في كامل الحرية وقد ادعى القرافي
ان الواجب على نحو العبد احد الامرين اما الظهر واما الجمعة
لكن تخصيص الجمعة منه وبه قال لانا لو لم نلاحظ ذلك لزم
نيابة المندوب عند الواجب قيل لا مانع منه كابراء المعسر عن
انظاره وفيه ان الابراء انظار وزيادة ولا يبقى محل هذا
هنا لان كينونة الجمعة لا تتضمن الظهر بخلاف ترك المطالبة مطلقا

الذي

الذي هو عدم الابراء فانه يتضمن الانظار الذي هو تركها زمنا
الاعسار ثم يقال للقرافي ان الواجب اصالة الظهر والواجب
المخير يستوي فيه الامران اصالة ثم ندب الجمعة ابتداء لجهة لو
لم يصلها لربما لم تصل لكن اذا اراد صلاتها وجبت بالدخول فيها فانه
ينويه الفريضة لا حالة فيندفع الاشكال فليتأمل قوله
الاستيطان عده من شروط الوجوب موافق لما سبق عنه ابن
ترك وتقول يهون الله تعالى اعلم ان لنا مقامين الاول ان يأتينا انا نحن
في فلاة ننقطعه عن القرى ويسئلونا عن حكم الجمعة فنقول
لهم لا تجب عليكم ولا تصح منكم الا اذا اقمتم الاستيطان الآتي وانتم
تتقدرون بكم قريتم وتوطنتم بناء او اخصاصا لا فتوطنهم شرط
شرط وجوب وصحة معا ولا يقال ح في قرية الجمعة ولا قرية بهم
لان هذا في اول الامر قبل الجمعة وقبل قريتها المقام الثاني
ان تجري جماعة على قرية الجمعة فنقول تصح كل مطلقا والتجب
عليكم الا اذا نويتم اقامة اربعة ايام فاكثر وكنتم في القرية او
قريبا منها بكفر سنح فشرط الوجوب اقامتهم لا استيطانهم ولا يقال
في غير كفر بل ولو كانوا في الخيم او الفلاة اذ انهمة هذا الحكم
علمنة ان ما نقله الشمني ع لا يستقيم بوجه لان قوله خارج القرية
قريبا منها يأباه سبب المقام الثاني ع ان الموضوع وهو الاستيطان
لا يأباه وايضا لا يأباه قوله الخيم وثانيا يأباه بيان المقام الاول
وقوله المعتمد ان استيطان بلد ها من شروط السحة كما علمت
انه من شروطها معا وقوله واستيطان بلد غيرها الخ فيه ان
بلد غيرها شرط الوجوب فيها انما هو الاقامة فقط كما علمت
فتنبه قوله ولذا اي لما ذكر من ان ابن ترك عبر عن المكلف
بشرطين وزاد شرطين اخرين وقوله والمص سلم من العطف
على معمولي عامل واحد وهو جايز فقوله والمص عطف على فاعله
حمله المستتر والفصل موجود لان المستتر له حكم المنفصل

Copyright © King Saud University